تكتلات جديدة، وتغيير الخارطة السياسية، والحزبية، في اسرائيل.

ولا شك في ان تصدير الصراع الى الخارج، بهدف خلق امر واقع جديد يتطلب اجماعاً «وطنياً» داخلياً، لا يبدو متوفراً في الوقت الحاضر، على الاقل؛ بسبب الخلافات الحادة بين القوى الاسرائيلية المختلفة؛ كما ان القدرة على القيام بعمل كهذا، بشكل منفرد، تبدو غير متوفرة، أيضاً، وان كانت ليست مستحيلة، في الظروف الحالية، خاصة وان تجربة الاجتياح الاسرائيلي للبنان، العام ١٩٨٢، لا تزال ماثلة في الأذهان، الأمر الذي يعني تجميد الوضع الراهن، بكل ما يعنيه ذلك من عودة الى المناورة، تجاه الحقيقة الفلسطينية والانتفاضة الباسلة، وتجاه المتغيرات الدولية التي تفرض ضغوطاً هائلة، لا سبيل الى مقاومتها، الى ما لا نهاية. وهنا يكمن مأزق الليكود.

ولعل هذا المأزق، في الواقع، يترافق مع حقيقتين هامتين:

الحقيقة الفلسطينية، ممثلة، أولاً، في استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني، وتجذّر الانتفاضة وتصاعدها، وازدياد تأثيرها في مختلف أوجه الحياة الاسرائيلية، وكذلك ازدياد الدعم والمساندة والتأييد الذي تحظى به على الساحة الدولية؛ وثانياً، في المبادرة الفلسطينية، التي حافظت على موقعها في صلب الاهتمام الدولي، على الرغم من التراجع الظاهري أحياناً، من خلال اتساع نطاق التأييد لها، وتزايد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورفع درجة التمثيل الفلسطيني لدى أغلبية دول العالم، مقابل تراجع «خطة شامير»، وتلاشي امكانات السيطرة على الانتفاضة، أو وقفها، أو انهائها، من قبل الاحتلال.

الحقيقة الثانية هي الحقيقة الاسرائيلية، ممثلة باستمرار جنوح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين والعنف والتطرف الداعم لليكود، ولكن الضاغط عليه باتجاه اتخاذ خطوات أكثر تطرفاً، كالضمّ والترحيل، لتحقيق الطروحات الصهيونية القديمة، وذلك على الرغم من تقلّص فرص هذه الاهداف، بسبب الظروف المحلية، والاقليمية، والدولية، وما يرافقها من تغييرات على الساحة الدولية، قد لا تتيح امكانية تنفيذها دون احداث تغييرات جذرية، تؤدي الى خلق ظروف مؤاتية لتحقيقها.

ان حقيقة مأزق الليكود تقودنا الى السؤال المباشر التالي: هل يعني كل ذلك قرب سقوط الليكود؟

بغض النظر عن قائمة الاحتمالات التي يمكن وضعها في هذا المجال، فان سقوط الليكود، أو عدمه، من حيث المبدأ، مرهون بمدى قدرته على انجاز الاهداف المرحلية، التي جاء من أجلها، وضمنها برامجه السياسية والانتخابية، والتزم بها أمام جمهور ناخبيه، من ناحية؛ ومن ناحية ثانية، بمدى قدرته على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليمين الصهيوني برمّته؛ وكذلك بمدى قدرته على تحقيق تسوية سياسية، وفق رؤيته وشروطه الخاصة، تجلب السلام والأمن للمجتمع الاسرائيلي، وانقاذ الكيان من المأزق الذي يكاد ان يعصف به. وهنا، لا بد من التأكيد على نظرة الليكود وغلاة اليمين الصهيوني عموماً حول مفهومهم الخاص لهذه المسألة، والذي يقضي بـ «فرض السلام بالقوة» على المحيط، باعتباره هدفاً مرحلياً، أو مجرد محطة على طريق مواصلة استكمال المشروع الصهيوني.

ان تحقيق هذه الأهداف، أو جزء منها، وفق منطق الليكود، يفرض، بالضرورة، وضع الانتفاضة كهدف، ينبغي القضاء عليه بالحد الأقصى من القوة. وهذا ما يحاول الليكود تحقيقه، بكل ما يملك من وسائل القمع، والتنكيل، والعقوبات الجماعية، وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني. ولعل هذا ما يفسر حشد الليكود لكافة الأسلحة القابلة للاستخدام، بما في ذلك المستوطنين في مناطق